التنافسية

نشرة فصلية تصدر عن
المركز الوطني للتنافسية
الربع الأول عام 2021م

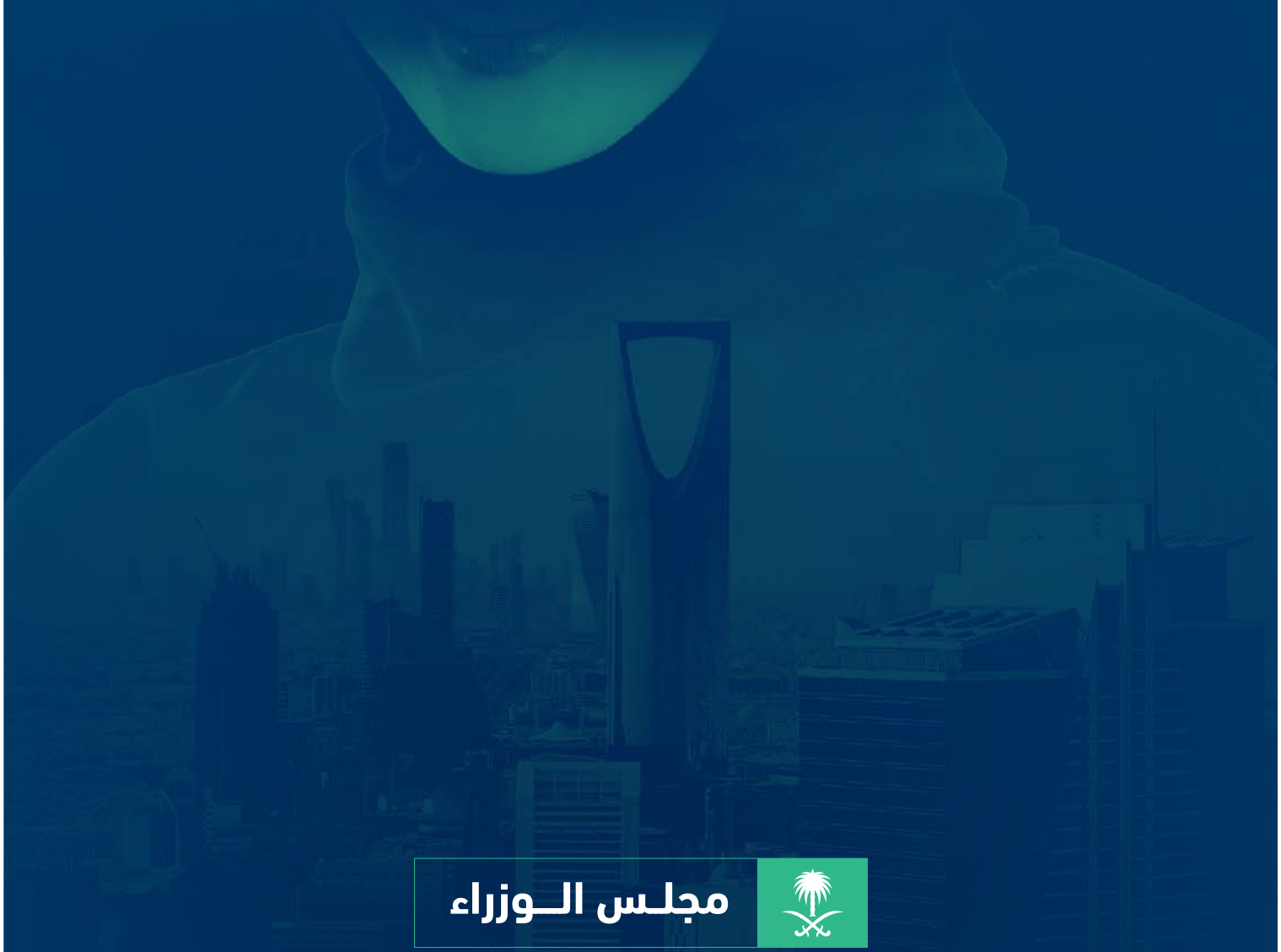

مجلس الوزراء

يشيد بالتقدم في تقرير المرأة والارتقاء بتنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً

- د. القصبي للإعلاميين: **الارتقاء بالتنافسية من أجل أبنائنا**
- "الشورى" يطالب بدعم **المركز مالياً وبشرياً**
- ترجمة أكثر من **600 وثيقة**
- تعزيز تنافسية المناطق **الجوف وجازان**

كلمة العدد..

تواكب النشرة الفصلية للربع الأول من العام 2021م ما تشهده المملكة من تقدم وإنجازات غير مسبوقة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ومن أبرزها التقدم الذي حققته المملكة للعام الثاني على التوالي في تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2021" الصادر عن مجموعة البنك الدولي، والذي يهدف إلى مُقارنة مستوى التمييز في الأنظمة بين الجنسين في مجال التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال بين (190) دولة.

وتضمنت النشرة تصريحات معالي د. ماجد القصبي خلال اللقاء الإعلامي الذي نظمه المركز، إذ أكد معاليه أن المملكة تمر بتحول غير مسبوق وحراك في جميع الجوانب، مشيراً إلى أن تعزيز الارتقاء بالتنافسية ليس لاحراز مزيد من التقدم في التقارير والمؤشرات الدولية، ولكن من أجل أبنائنا وبناتنا والوطن.

كما تسلط النشرة الضوء على ما كشفت عنه د. إيمان المطيري خلال اللقاء الإعلامي مع رؤساء التحرير والكُتاب والصحفيين من أن المركز يعمل بالتكامل مع أكثر من 50 جهة حكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص، لتحسين بيئة الأعمال في المملكة والارتقاء بتنافسيتها عالمياً.

ما هي التنافسية؟

قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها، وسياساتها، ومؤسساتها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم.

رؤيتنا

أن تكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً بحلول عام2030م، من خلال التركيز على الاستثمار، وريادة الأعمال، والابتكار والإنتاجية.

رسالتنا

تعزيز القدرة التنافسية للمملكة ومواءمة إستراتيجيات الجهات الحكومية حول رؤية موحدة، من خلال تطوير البيئة التشريعية والإجرائية.

2021.03.02م

خادم الحرمين مترئساً جلسة مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يثمن تقدم المملكة في تقرير المرأة

عقد مجلس الوزراء، جلسته برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي في بيانٍ رسمي أن مجلس الوزراء، عدّ تقدم المملكة للعام الثاني على التوالي في تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون، 2021" الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وتصنيفها ضمن الدول المتصدرة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأنه ثمرة الرعاية الكريمة من القيادة الحكيمة -رعاها الله- وإسهام برامج رؤية المملكة 2030 في دعم تنفيذ الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية، ورفع تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً.

"الشورى" يطالب بدعم "المركز" مالياً وبشرياً وتوسيع شراكاته الدولية

عقد مجلس الشورى جلسة لمناقشة التقرير السنوي للمركز الوطني للتنافسية لعام 2020م، وطالب بدعم ميزانية "المركز" بالاعتمادات المالية والكوادر البشرية اللازمة لتمكينه من رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق أهدافه، وذلك بعد انتهائه من مناقشة التقرير السنوي للمركز للعام المالي (1440 – 1441) داعياً المركز إلى تطوير آليات اتصال فعّالة، والتوسع في الشراكات الدولية مع المنظمات المعنية بإصلاحات البيئة الاستثمارية، وبما يسهم في إصدار تقارير التنافسية وبناء القدرات الوطنية المتعلقة بالتنافسية.

وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة بالمجلس قد بدأت بمناقشة التقرير السنوي للمركز في اجتماعها الذي عقدته في ديسمبر 2020 برئاسة الدكتور فيصل آل فاضل، وبمشاركة معالي مساعد وزير التجارة، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية د. إيمان بنت هباس المطيري.

وأشار آل فاضل إلى أن مناقشة اللجنة لتقرير "المركز" يأتي تجسيداً للدور الرقابي لمجلس الشورى، لافتاً إلى أهمية الدور الذي يقوم به المركز الوطني للتنافسية للمساهمة في رفع تنافسية الجهات الحكومية، والتي تحقق رفع جودة الخدمات التي تقدمها الجهات للمواطنين، وخدمتهم على أكمل وجه.

2021.03.09م

د. القصبي في لقائه بالإعلاميين والكُتّاب:

"الارتقاء بالتنافسية ليس من أجل العالم، ولا من أجل التقارير الدولية، ولكن من أجل أبنائنا وبناتنا والوطن"

أكد معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية د. ماجد القصبي، أن المملكة تتقدم خطوات جادة نحو تحقيق أهدافها لبناء منظومة أعمال جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وقال الوزير، خلال اللقاء الإعلامي بالمركز الوطني للتنافسية: "المملكة تمر بتحول غير مسبوق وحراك في جميع الجوانب"، مشيراً إلى أن تعزيز الارتقاء بالتنافسية ليس من أجل العالم، ولا من أجل التقارير الدولية، ولكن من أجل أبنائنا وبناتنا والوطن.

من جهتها، أوضحت معالي مساعد وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية د. إيمان المطيري خلال اللقاء، أن المركز يعمل بالتكامل مع أكثر من 50 جهة حكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص، لتحسين بيئة الأعمال في المملكة والارتقاء بتنافسيتها عالمياً. ولذلك تم إطلاق وتنفيذ أكثر من 770 إصلاحاً تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص، إضافة إلى الإصلاحات التي تتعلق بالجوانب التشريعية والإجرائية.

يشار إلى أن اللقاء الإعلامي الذي نظمه المركز الوطني للتنافسية يهدف إلى توعية وسائل الإعلام وكتاب الرأي بأبرز الإصلاحات الاقتصادية لتحسين بيئة الأعمال في المملكة.

> إطلاق وتنفيذ أكثر من 770 إصلاحاً تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص
>
> **الرئيس التنفيذي**
> **للمركز الوطني للتنافسية**

WORLD BANK GROUP

البنك الدولي:

المملكة تُحقّق تقدماً للعام الثاني على التوالي

في إصلاحات الأنظمة واللوائح الهادفة لتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية

حقّقت المملكة تقدُّماً جديداً للعام الثاني على التوالي في تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2021" الصادر عن البنك الدولي، ويهدف إلى مُقارنة مستوى التمييز في الأنظمة بين الجنسين في مجال التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال بين (190) دولة، إذ سجّلت المملكة (80) درجة من أصل (100).

ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن هذا الإنجاز الذي حققته المملكة يأتي تأكيداً على قوة واستمرار زخم الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة، إذ قامت المملكة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات التوظيف كافة، لتلبية احتياجات سوق العمل.

وبحسب نتائج التقرير، فإن المملكة حققت الدرجة الكاملة والتي تبلغ (100) في خمسة مؤشرات رئيسة من أصل ثمانية يقيسها التقرير وهي: (التنقل، والحصول على معاش التقاعد، وريادة الأعمال، وبيئة العمل، والحصول على الأجر)، فيما حافظت على درجتها في الثلاثة مؤشرات الأخرى وهي: (الزواج، ورعاية الأطفال، والأصول والممتلكات)، وتضع هذه النتائج المملكة العربية السعودية في مصاف الاقتصادات المتقدمة التي لها عمق تاريخي في تنفيذ إصلاحات الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة.

وفي هذا السياق، أكّد معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن هذا الإنجاز هو ثمرة الرعاية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو وليّ عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز – حفظهما الله – في ظلّ المتابعة الشخصية لسموه للتحقق من تنفيذ الإصلاحات وسرعة الإنجاز.

وأعرب القصبي في الوقت ذاته عن شكره وتقديره للجهات الحكومية كافة التي أسهمت في تنفيذ الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية، ورفع تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً، مؤكداً أن رؤية المملكة 2030 أسهمت في دعم تنفيذ هذه الإصلاحات، إذ تؤكد الرؤية على أهمية رفع نسبة مُشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%.

يشار إلى أن الإصلاحات الجديدة هي امتداد لسلسلة من إصلاحات الأنظمة واللوائح التنفيذية المرتبطة بتعزيز دور المرأة للمشاركة في التنمية الاقتصادية، ومن أبرزها عدم التمييز بين الجنسين في الحصول على خدمات التمويل وتأسيس وممارسة العمل التجاري، والمساواة في سن التقاعد بين الجنسين، ومنع التمييز بين الجنسين في الأجور والوظائف، ومنع فصل المرأة من العمل خلال فترة الحمل، وضمان استمرار دفع الرواتب خلال إجازة الوضع.

تضع هذه النتائج المملكة العربية السعودية في مصاف الاقتصادات المتقدمة التي لها عمق تاريخي في تنفيذ إصلاحات الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة.

190 دولة يقارنها التقرير

8 مؤشرات رئيسة

3 مؤشرات فرعية

يهدف إلى مقارنة مستوى التمييز في الأنظمة بين الجنسين في مجال التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال

درجة المملكة من 100 في مقياس التقرير

70.6 عام 2020

80 عام 2021

أبرز الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة

المساواة بين الجنسين في مجالات التوظيف كافة

أصبح تعيين الرجل والمرأة وفقاً لاحتياجات سوق العمل

2021.03.02م

وزير التجارة يُدشّن منصة "استطلاع"

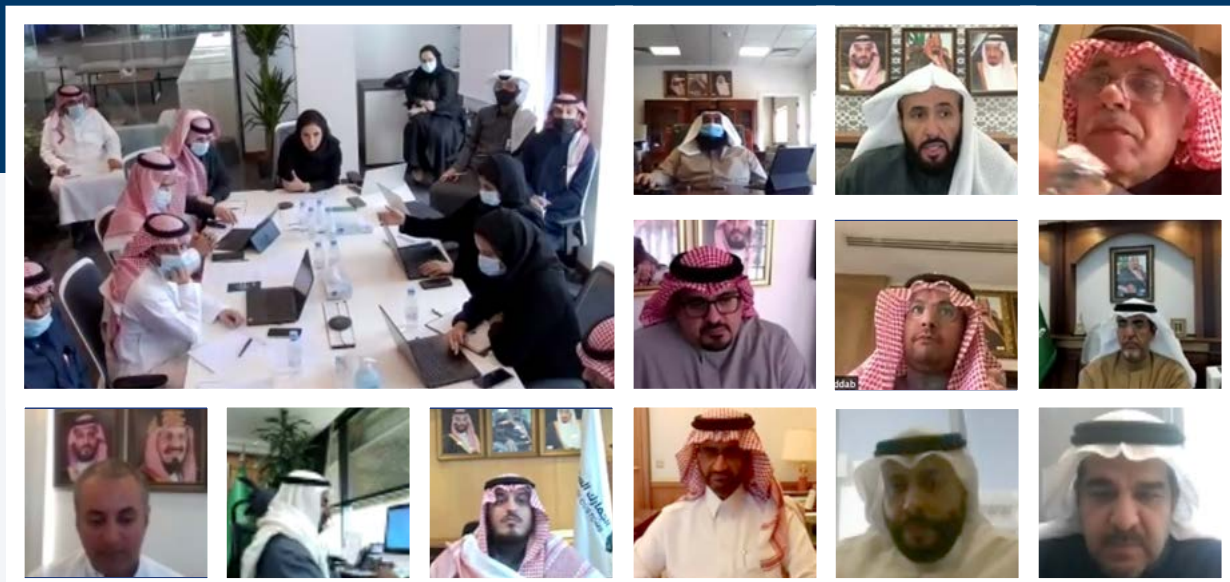

دشّن معالي وزير التجارة، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية د.ماجد بن عبدالله القصبي، المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية "استطلاع".

وتهدف منصة "استطلاع" إلى تمكين العموم والجهات الحكومية من إبداء المرئيات والملحوظات على مشروعات الأنظمة واللوائح، وما في حكمها ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقرارها، وذلك إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخ 1441/7/15هـ.

وفي هذا السياق، قام المركز الوطني للتنافسية، بتطوير آلية العمل والحوكمة الخاصّة "بوحدة دعم الأنظمة واللوائح وما في حكمها"، وتعميمها على الجهات الحكومية، وتنظيم عملية النشر واستطلاع مرئيات العموم حول أي مُقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات الأنظمة واللوائح والقرارات وما في حكمها ذات الطابع التنظيمي أو تعديل النافذ منها.

كما تم تطوير نموذج لتقويم وقياس الأثر التنظيمي، وإعداد بعض الأدلة الإرشادية لتمكين مُمثّلي الجهات الحكومية من استخدام المنصّة بكفاءة عالية.

ويمكن للمهتمين والمختصين زيارة المنصة من خلال الموقع الإلكتروني:

istitlaa.ncc.gov.sa

منصة استطلاع
PUBLIC CONSULTATION PLATFORM

2021.03.09م

د.المطيري في لقاء افتراضي للبنك الدولي:

المملكة لها عمق تاريخي في تنفيذ إصلاحات الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة

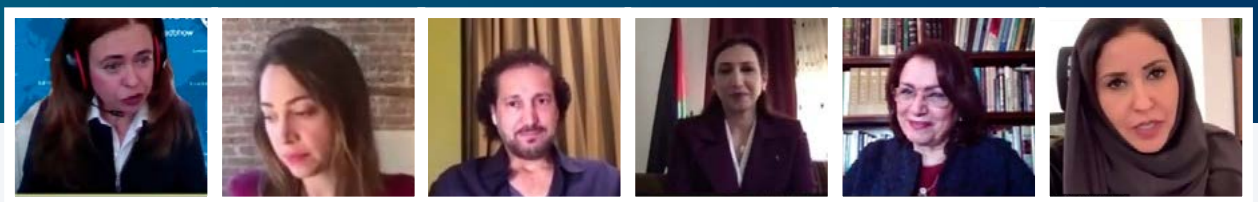

بمشاركة معالي د. إيمان المطيري مساعد وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية، عقد البنك الدولي لقاءً عبر الاتصال المرئي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، شارك فيه نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، وعدد من المسؤولين المهتمين بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

وتناولت د. إيمان الحديث عن تجربة المملكة في التعامل مع المرأة السعودية، والتطور الذي عاشته في السنوات الأخيرة، والتقدم الذي شهدته البيئة التشريعية والتنظيمية للمرأة في مجال ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وكيف انعكس ذلك على التصنيف المتقدم الذي سجلته المملكة في تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون، 2021" إذ تقدمت من 70,6 درجة من أصل 100 عام 2020، إلى 80 درجة هذا العام2021، وهذه النتائج تضع المملكة في مصاف الاقتصادات المتقدمة التي لها عمق تاريخي في تنفيذ إصلاحات الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة.

وأكدت أن نسب توظيف المرأة السعودية في القطاع الخاص قفزت إلى 31,3%، وقفزت في القطاع الحكومي إلى 41%.

من جانبه، أشاد نائب رئيس البنك الدولي فريد بلحاج بالتطور الذي شهدته أوضاع المرأة في السعودية، وهو ما كشفت عنه تقارير البنك الدولي حول المرأة، وآخرها تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون، 2021" الذي سجل تقدماً جديداً للسعودية.

2021.03.02م

بالتنسيق مع شعبة الترجمة بهيئة الخبراء وأكثر من 40 جهة حكومية

إطلاق حملة ترجمة الوثائق النظامية المرتبطة بقطاع الأعمال

أطلق المركز حملة عن ترجمة الأنظمة واللوائح المرتبطة بقطاع الأعمال، لتمكين المستثمرين من الإطلاع على أكثر من 600 وثيقة نظامية مُترجمة بالتنسيق مع شعبة الترجمة بهيئة الخبراء وبالتكامل مع أكثر 40 جهة حكومية.

وانطلقت الحملة تحت وسم #من_هنا_ننطلق، وهدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها تمكين المستثمر من الوصول إلى جميع المعلومات المرتبطة بقطاع الأعمال إلكترونياً، وتوضيح إجراءات بيئة الأعمال ودعم المستثمرين، وخلق بيئة أعمال جاذبة ومستقرة، وتعزيز شفافية بيئة الأعمال في المملكة.

2021.01.05م

أمير منطقة الجوف يستقبل د. إيمان المطيري

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف في مكتبه بالإمارة، معالي مساعد وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية د. إيمان المطيري.

واستمع سموه لشرح عن سبل تطوير البيئة التنافسية والنموذج السعودي المطبق في هذا المجال، ورؤية المركز الوطني للتنافسية لتحسين البيئة التنافسية للمملكة، وتوحيد الجهود الحكومية للارتقاء بترتيب المملكة في التقارير العالمية، مع تحديد المعوقات والتحديات المتعلقة بتطوير البيئة واقتراح الإصلاحات ومتابعة تنفيذها.

وبدوره، أكد سمو أمير منطقة الجوف أهمية تقديم الدعم للمركز وأعماله للإسهام في تطوير البيئة التنافسية وتعزيزها وفق رؤية المملكة 2030.

... وتبحث في غرفة الجوف تحديات ومعوقات تطوير بيئة الأعمال

.. ونظمت غرفة الجوف لقاءً مع رجال الأعمال بالمنطقة حضرته معالي الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية الدكتورة إيمان المطيري، لبحث التحديات والمعوقات التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال، وسبل حلها بهدف تحسين بيئة الأعمال بالمنطقة.

وكان من ثمار الاجتماع مع 10 جهات حكومية وأكثر من 45 رجل أعمال بمنطقة الجوف تحديد 24 تحدياً، تنوعت ما بين تحديات القطاع الزراعي، والقطاع البلدي، والقطاع المالي، والقطاع الصناعي، وقطاع النقل، والقطاع العقاري، والقطاع الصحي، بالإضافة إلى تحديات أخرى ترتبط بالعديد من القطاعات.

2021.01.26م

د. المطيري تقدم عرضاً شاملاً لنائب أمير جازان حول مأسسة جهود الجهات الحكومية لتحسين بيئة الأعمال

قدمت معالي مساعد وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية د. إيمان المطيري، عرضاً شاملاً لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة جازان حول مأسسة جهود الجهات الحكومية لتحسين بيئة الأعمال.

جاء ذلك خلال استقبال سمو الأمير د.المطيري في مكتبه بالإمارة، والوفد المرافق لها.

وأوضحت المطيري أن المركز يعمل بالتكامل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتكون المملكة ضمن الدول العشر الأولى في العالم الأكثر تنافسية، وتعزيز التعاون والعلاقة التشاركية مع قطاع الأعمال، بما يسهم في تحسين البيئة التنافسية وتطويرها والارتقاء بترتيب المملكة في التقارير العالمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

فيما أكد سموه على أهمية المركز في تطوير البيئة التنافسية للمنطقة وفق رؤية المملكة 2030.

... وتبحث تحديات القطاع الخاص في ورشة عمل لغرفة جازان

.. وشاركت معالي مساعد وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية د. إيمان المطيري في اللقاء الذي نظمته غرفة جازان، لمناقشة التحديات والمعوقات التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال في المنطقة، بهدف تحسين بيئة الأعمال بالمملكة.

واستعرضت د. إيمان العلاقة التشارْكية بين المركز والقطاع الخاص والتكامل مع الجهات الحكومية لتحفيز الجهود لتعزيز التنافسية، وتوضيح الإصلاحات والقطاعات المستهدفة وأثرها على رحلة المستثمر وأتمتة الإجراءات، وتطوير الأنظمة واللوائح والسياسات الرامية لتمكين القطاع الخاص من الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تنافسية قطاع التجارة الإلكترونية

نظم "المركز الوطني للتنافسية" ورشة عمل بعنوان "تنافسية قطاع التجارة الإلكترونية"، لمناقشة تنافسية القطاع في المملكة بحضور عدد كبير من شركات القطاع الخاص المتخصصة في التجارة الإلكترونية.

وشهدت ورشة العمل عرض أبرز الفرص والتحديات، وتقديم الحلول والمبادرات التي تُسهم في نمو قطاع التجارة الإلكترونية الواعد.

وناقش المجتمعون الحلول والمبادرات لمعالجة التحديات المحتملة، وكذلك دور قطاع التجارة الإلكترونية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أبرز ما جاء في الورشة

- استعراض أبرز التحديات التي تواجه قطاع الأعمال في التجارة الإلكترونية.
- طرح الحلول والمبادرات لمعالجة التحديات المحتملة.
- مناقشة دور قطاع التجارة الإلكترونية في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية

تعديل مواد من نظام العمل

بحضور جمع من ممثلي القطاع الخاص والمهتمين، عقد "المركز الوطني للتنافسية" ورشة عمل عن بُعد لمناقشة مشروع "تعديل مواد من نظام العمل"، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وقام المركز بتنظيم هذه الورشة بهدف استطلاع آراء العموم والقطاع الخاص في تعديلات مواد من نظام العمل والاستماع إلى مقترحاتهم حول التعديلات والإجابة على الاستفسارات.

أبرز ما جاء في الورشة

- استعراض مجموعة من التعديلات على نظام العمل من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- الاستماع لمقترحات القطاع الخاص فيما يخص تعديلات نظام العمل.
- الرد على استفسارات القطاع الخاص.

برعاية وزير التجارة، لقاء مفتوح مع وكيلي وزارتي العدل والتجارة مع نخبة من المحامين:

القصبي: المحامي شريك أساسي للقضاء ويعزز مسار العدالة في المحاكم التجارية

تحت رعاية معالي د. ماجد القصبي، وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية، عقد المركز الوطني للتنافسية لقاءً مفتوحاً عن بعد مع نخبة من المحامين، لاستعراض أهم الإصلاحات والإنجازات التي تخدم المستثمرين في المملكة لبدء النشاط التجاري، وكذلك أبرز الإصلاحات في المنظومة العدلية، والتعرف على أبرز التحديات لدراستها واقتراح الحلول المناسبة.

وفي بداية اللقاء أكد معالي د. ماجد القصبي أهمية دور مهنة المحاماة باعتبارها شريك أساسي لمرفق القضاء في تحقيق العدالة وإحقاق الحقوق، وتعزيز مسار العدالة في المحاكم والمرافعة التجارية وغيرها من المنازعات، مؤكداً أن المملكة شهدت نهضة كبيرة في هذا المجال.

ولفت معاليه إلى قرار مجلس الوزراء الصادر مؤخراً والقاضي بتصحيح وضع المستثمرين، وقال: "إن وراء كل متستر أجنبي شخص سعودي، ولهذا فإن وزارة التجارة ستعمل مع هيئة المحامين على تصحيح أوضاع الأطراف، ونوه بجهود وزارة العدل في إنجاز التطور غير المسبوق لتحسين الأنظمة التي تخدم البيئة التجارية وتسهيل عمل المحامين".

ومن جانبه أكد وكيل وزارة العدل للأنظمة والتعاون الدولي، الشيخ عبدالله السليمي، أن الوزارة حققت نقلة نوعية في أنظمة المحاكم لتعزيز دور الأطراف في تنظيم إجراءات التقاضي وتفعيل دور الوسائل البديلة، وتحديد إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتمكين العموم من الاطلاع على بيانات الدعاوى التجارية، وقال: "إن نظام التقاضي الجديد أسس آليات محددة لإثبات مسائل كثيرة".

ومن جهته، قال وكيل وزارة التجارة للأعمال التجارية، الأستاذ عبدالسلام المانع: "إن رحلة المستثمر لبدء النشاط التجاري، أصبحت سهلة ومرنة".

أبرز ما جاء في الورشة

- استعراض أهم الإصلاحات والإنجازات التي تخدم المستثمرين في المملكة لبدء النشاط التجاري.
- عرض أحدث مستجدات تفعيل المصالحة في المحاكم كوسيلة لحل النزاعات.
- التعرف على أبرز التحديات لدراستها واقتراح الحلول المناسبة.

منصة استطلاع
PUBLIC CONSULTATION PLATFORM

لتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية ودعم تنافسية المملكة

10+ آلاف مرئية

101 مشروع مطروح حتى الآن

26 جهة حكومية طرحت المشروعات

3+ آلاف مشارك

48 ملخص المرئيات المنشورة

أسهم المركز الوطني للتنافسية بدور فاعل في مسيرة الإصلاحات التشريعية والإجرائية الهادفة لتحسين بيئة الأعمال خلال عام 2020م بالتكامل مع الجهات الحكومية كافة، والقطاع الخاص بالرغم من التحديات التي واجهت العالم بسبب تفشي جائحة كورونا، إذ قام المركز بدوره الرئيس لتعزيز تنافسية المملكة ومواءمة استراتيجيات الجهات الحكومية حول رؤية موحدة، من خلال تطوير البيئة التشريعية والإجرائية، وأن تكون المملكة في مصاّف الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً بحلول عام2030م، من خلال التركيز على الاستثمار، وريادة الأعمال، والابتكار والإنتاجية.

وفي سبيل تحقيق أهداف المركز الاستراتيجية تم تدشين المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية "استطلاع"، والتي تهدف إلى تمكين العموم والجهات الحكومية من إبداء المرئيات والملحوظات على مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقرارها، وذلك إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخ 1441/7/15هـ.

ويقوم المركز الوطني للتنافسية، بتطوير آلية العمل والحوكمة الخاصّة "بوحدة دعم الأنظمة واللوائح وما في حكمها"، وتعميمها على الجهات الحكومية، وتنظيم عملية النشر واستطلاع مرئيات العموم حول أي مُقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات الأنظمة واللوائح والقرارات وما في حكمها ذات الطابع التنظيمي أو تعديل النافذ منها، كما تم تطوير نموذج لتقويم وقياس الأثر التنظيمي، وإعداد بعض الأدلة الإرشادية لتمكين مُمثّلي الجهات الحكومية من استخدام المنصّة بكفاءة عالية.

وعبر منصة استطلاع تم طرح عدد من مشروعات الأنظمة واللوائح من أبرزها مشروع (تعديل مواد بعض نظام العمل)، ومشروع اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر التي أعدتها وزارة التجارة، بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحماية المستثمر النظامي والمستهلك من الممارسات الضارة المترتبة على ظاهرة التستر، إلى جانب التضييق على منابع التستر وسلاسل الإمداد المرتبطة به.

إضافة إلى مشروع معايير ترخيص الاستشارات العقارية وتحليل أسواق العقار، ومشروع قواعد حساب زكاة مكلفي التقديري الإصدار الثاني، ومشروع الدليل الإرشادي لمتطلبات الموافقة على الدعاية والإعلان للأجهزة والمنتجات الطبية، ومشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية، ومشروع نظام صندوق التنمية الزراعية، ومشروع تعديل لائحة حوكمة الشركات، وغيرها من المشاريع الأخرى بالإضافة إلى الأدلة التنظيمية مثل دليل تنظيم السواك، ودليل العبوات الآمنة للأطفال وغيرها من الأدلة.

منصة مرئيات

NCC.GOV.SA

اقتراحاتك

على منصة مرئيات تجعلنا

نمضي قدماً نحو تحسينٍ متكامل

لبيئة الأعمال في المملكة

قالوا عنا

" شـهدت أوضـاع المـرأة فـي المملكـة العربية السـعودية تطـوراً كبيـراً، إذ أزالـت القيـود المفروضة على كل أنواع الوظائف التي تشـغلها المـرأة السـعودية، وهذا تقدم كبيـر للمملكة".

فريد بلحاج
نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيـــا

WORLD BANK GROUP

"إن المملكـة العربيـة السـعودية حققت طفرة فـي تمكيـن المـرأة، إذ ارتفعت نسـبة مشـاركة المـرأة فـي سـوق العمـل لتصـل إلى أكثـر من 22 فـي المئـة خـلال فتـرة وجيـزة، لـذا نتوقـع أن تتخطـى المـرأة مسـتهدفات رؤيـة المملكة بفـارق كبير".

عصام أبو سليمان
المدير الإقليمي للبنك الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي

WORLD BANK GROUP

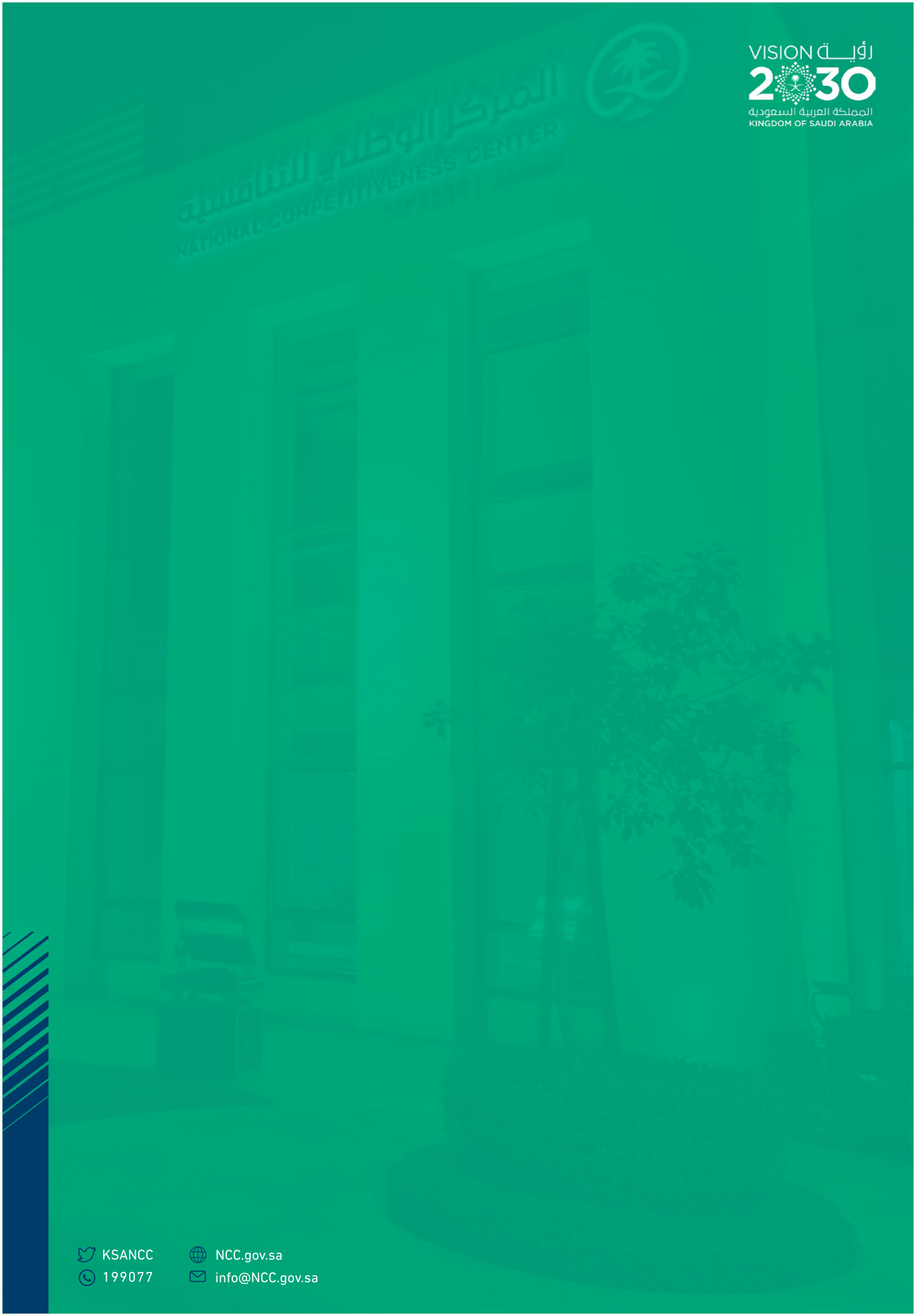

KSANCC
199077
NCC.gov.sa
info@NCC.gov.sa